موجز الرئيس
عن
الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
مقر الأمم المتحدة، نيويورك
1 أكتوبر 2015

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم 1 أكتوبر 2015 برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

وجدد الاجتماع دعم المنظمة القوي لقضية فلسطين العادلة وللتطلعات الوطنية المشروعة والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها الحق في تقرير المصير وحق العودة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وجدد الاجتماع كذلك قلق المنظمة الشديد إزاء استمرار محنة الشعب الفلسطيني، منددا بالسياسات والممارسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ودعا الاجتماع إلى وقف تام لجميع الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي، بما في ذلك الإنهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية الاستعمارية محاولات عزل القدس الشرقية المحتلة وتهويدها، وجميع المحاولات الرامية إلى تغيير تركيبتها الديموغرافية وطابعها وتاريخها، وكذلك جميع الاستفزازات وأعمال التحريض في الحرم الشريف وفي المسجد الأقصى. ودعا الاجتماع إلى اتخاذ تدابير عاجلة، لاسيما من طرف مجلس الامن، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي فورا

والتوصل إلى تسوية سلمية تضمن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير واستقلاله في دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

ورحب الاجتماع باعتماد قرار الجمعية العامة (A/RES/69/320) بشأن رفع أعلام الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، وبحفل رفع العلم الفلسطيني الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بوم 30 سبتمبر 2015. ورحب الاجتماع كذلك بجهود المملكة المغربية التي يترأس عاهلها لجنة القدس وردها الإيجابي بخصوص استضافة القمة الإسلامية الاستثنائية حول فلسطين والقدس في المستقبل القريب. كما رحب بجهود فريق الاتصال الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالدفاع عن قضية فلسطين والقدس الشريف، ودعا إلى مواصلة تنفيذ خطة العمل المعتمدة.

وأعرب الاجتماع عن انشغاله العميق إزاء النزاعات المستمرة والدائرة والناشئة في العديد من الدول الأعضاء، جدد في هذا الصدد تأكيده على القرارات والإعلان الصادر خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في دولة الكويت يومي 27 و28 مايو 2015، وجدد التأكيد على ضرورة حل هذه النزاعات وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وشدد الاجتماع على ضرورة تخفيف المعاناة الناجمة عن الحالة الإنسانية التي خلفتها تلك النزاعات، داعيا الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وطالب الاجتماع مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤوليته في إنهاء هذه النزاعات. وشدد كذلك على ضرورة الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، مشددا على أهمية تحقيق التطلعات المشروعة لمواطني تلك الدول الأعضاء.

وأعرب الاجتماع عن دعمه القوي لجهود ومبادرات معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام للمنظمةن والأمانة العامة لاسيما في منع نشوب النزاعات وفضها؛ وحث الأمين العام على مواصلة جهوده ومبادراته في هذا الصدد. واعتمد الاجتماع تقارير الأمين العام عن اجتماعات فرق الاتصال المعنية بكل من الصومال، وسيراليون، وجامو وكشمير، وفلسطين، وميانمار/الروهينجيا، والبوسنة والهرسك، ومالي، واليمن (مرفقات).

وأعرب الاجتماع عن إدانته للإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله وتجلياته، وندد بالمجموعات التي ترتكب الأعمال الإرهابية باسم الإسلام. وشدد الاجتماع على أن الإسلام دين السلام وأنه لا يبيح بأي حال من الأحوال أعمال العنف والقتل الوحشية التي تقترفها هذه المجموعات الإرهابية، مشيرا إلى أن الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديدا على كل مجتمع وعلى السلم والأمن الدوليين عموما. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع إلى مزيد من التعاون، وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، للقضاء على الإرهاب وعلى أولئك الذين يمولونه.

ورحب الاجتماع بحصيلة اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة على المستوى الوزاري الذي عقد في جدة في فبراير 2015 حول موضوع مواجهة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف، وبحصيلة الجلسة الوزارية لشحذ الأفكار التي عقدت في الكويت في مايو 2015، والاجتماع الرفيع المستوى لمؤسسات المنظمة الذي عقد في مقر الأمانة العامة في أغسطس 2015 لتنسيق نشاطات مؤسسات المنظمة في مكافحة الإرهاب والتطرف. ودعا الاجتماع الأمين العام إلى مواصلة جهوده لتنفيذ توصيات هذه الاجتماعات كاملة؛ كما دعا إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة التعصب الديني والإسلاموفوبيا وإلى الانخراط في حوار الأديان، مشيدا بجهود الأمانة العامة في هذا الإطار.

ورحب الاجتماع أيضا بنتائج قمة الأمم المتحدة لاعتماد الخطة الإنمائية لما بعد عام 2015 والتي عقدت من 25 إلى 27 سبتمبر 2015؛ وجدد التزام الدول الأعضاء بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ال 17 والغايات 169 التي رسمتها الخطة لضمان رفاه شعوبها وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، ووفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، مع التأكيد مؤكدا تمتع كل دولة بالسيادة الكاملة والدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي، وعلى حقها في أن تمارس تلك السيادة بكل حرية.

ورحب الاجتماع كذلك باعتماد قرال الجمعية العامة (A/RES/69/317) بشان التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، وأشار إلى أن هذا العام يوافق الذكرى الأربعين لهذا التعاون. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع على الحاجة إلى إرادة سياسة مشتركة وجهد كبيرين بين المنظمتين لتعزيز الحلول السلمية والسياسية للنزاعات.

وأخذ الاجتماع علما بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بصياغة "خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025"، وطلب من الأمين العام الاستمرار في تسهيل استكماله في أقرب وقت ممكن وذلك للتصدي للتحديات التي تواجه الأمة في القرن الحادي والعشرين.

وحث الاجتماع المجموعة الإسلامية في نيويورك على مواصلة جهودها لتعميق وتمتين التعاون والتنسيق والتشاور فيما بينها بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وأعرب الرئيس عن شكره وتقديره للمشاركين على تعاونهم وروحهم الأخوية، وأثنى على دولة الكويت لرئاستها وقيادتها المقتدرة ولجهودها في تعزيز التضامن الإسلامي.